معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣٨)

رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة

يونية ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٣٨)

رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة

يونيه ٢٠١٢

معهد التخطيط القومي

رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة

عام

٢٠١٢/٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
أولا : أهمية الدراسة	٢
ثانيا : مشكلة الدراسة	٢
ثالثـــا: أهداف الدراسة	٣
رابعا: منهج الدراسة	٤
خامسا: مجتمع الدراسة	٤
سادسا : حدود الدراسة	٤
سابعا : خطة الدراسة	٥
المبحث الأول: التعريف بالمشروعات متناهية الصـــغر والصـــغيرة والمتوســـطة وأهميتها في الاقتصاد المصري	٩
المبحث الثاني: تجارب مختارة لبعض الدول في مجال تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.....	٢١
المبحث الثالث: دور البنوك التجارية العامة في مجال تقـديم الخـدمات التمويليـة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة.....	٥٢
المبحث الرابع : دور صناديق الاستثمار في مجـال تقـديم الخـدمات التمويليـة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية	٩٨
المبحث الخامس: دور رأس المال المخاطر في مجال تقديم الخـدمات التمويليـة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية	١١٢
المبحث السادس: دور بورصة النيـل فـي مجـال تقـديم الخـدمات التمويليـة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية	١٢٩
المبحث السابع: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فـي مجـال تقـديم الخـدمات التمويلية والخدمات الغير تمويليـة للمشـروعات متناهيـة الصـغر والصـغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية	١٥٥
المبحث الثامن: دور صندوق التنمية المحلية في مجال تقديم الخدمات التمويليـة والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسـطة فـي المرحلة الراهنة والمستقبلية	١٧٧

تابع محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
المبحث التاسع: دور شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.....	١٩٥
المبحث العاشر: دور شركات التأجير التمويلي في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.....	٢٠٥
المبحث الحادي عشر: دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.....	٢٢٠
المبحث الثاني عشر: دور الجهات المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر في تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية في المرحلة الراهنة والمستقبلية..	٢٢٦
النتائج والتوصيات	٢٥٠
أولا : النتائج	٢٥٠
ثانيا: التوصيات	٢٥٢
المراجع	٢٥٦
استمارات الاستبيان	٢٦٣
الملاحق	٣١٠

فهرس الجداول

رقم الجدول وموضوعه	الصفحة
جداول المبحث الأول:	
١- المفاهيم والتعاريف المختلفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والمعتمدة على معياري عدد العمال ومجموع الأصول الرأسمالية.	١٢
٢- تعريف الصناعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر تبعاً لمعيار عدد العمال وحسب القطاعات الاقتصادية.	١٤
جداول المبحث الثاني:	
١- أهم إحصائيات عن وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى فنلندا عام ٢٠٠٠	٢٩
جداول المبحث الثالث:	
١- الحد الأقصى للقرض	٧٣
٢- سعر العائد للبنك الأهلي	٧٦
٣- سعر العائد للصندوق الاجتماعي	٧٧
٤- البرامج المقدمة من الصندوق الاجتماعى للتنمية.	٧٩
٥- قيمة القرض وسعر الفائدة المطبق على المستفيد من الصندوق الاجتماعى	٨٥
المبحث السادس:	
١- أفضل ١٠ أسواق متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٠ (وفقاً لعدد المشروعات المقيدة بالسوق)	١٣١
٢- تطور عدد الشركات المقيدة ببورصة AIM في الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١٠.	١٣٤
٣- مقارنة بين قواعد القيد في بورصة الأوراق المالية الرئيسية وقواعد القيد ببورصة النيل.	١٤٠
المبحث العاشر:	
١- تطور نشاط التأجير التمويلي خلال ٢٠٠٦-٢٠١٠.	٢٠٦

فهرس الأشكال

رقم الشكل وموضوعه	الصفحة
المبحث الثالث:	
١- الخطوات التنفيذية للحصول على القرض.	٧٨
المبحث الخامس:	
الشكل (١) إجراءات التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر.	١١٤
المبحث السابع:	
١- برامج عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية	١٥٨
٢- أهم الجهات المانحة التي يتعامل معها الصندوق الإجتماعى للتنمية.	١٦٠
المبحث التاسع:	
تطور حجم الائتمان والضمانات الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة في الفترة من (١٩٩١-٢٠٠٨).	١٩٩
المبحث العاشر:	
١- تطور نشاط التأجير التمويلي خلال الفترة من ٢٠٠٦- ٢٠١٠.	٢٠٧
٢- تصنيف قيم عقود التأجير التمويلي وفقا للنشاط منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠.	٢٠٧

مستخلص

لتحقيق الدور التنموي للجهات المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ من المفترض تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية في مصر، حيث يكمن الهدف الأساسي لحكومة الثورة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإحداث التوازن المطلوب بين الطبقات المختلفة من أبناء الشعب وإعادة توزيع الثروة وثمار النمو التي يمكن أن تتحقق من خلال تنمية وتدعيم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتيسير سبل النهوض بها لأن انتعاش هذا القطاع الهام يعنى توليد فريد من فرص العمل وتوفير دخول لأسر تقع خط الفقر وبالتالي الإسهام تحسين مستوي معيشة الملايين من الشعب المصري.

ولقد تبنت حكومة الثورة إستراتيجية جديدة لتنمية قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يعد هذا القطاع الأرحب والأكبر قدرة على امتصاص البطالة وتوليد فرص العمل ، وبالتالي فلابد من تنقيته من المشكلات القانونية والتمويلية واللوجستية التي تحد من قدرته على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة بمتغيراتها الشديدة، وأيضاً لمواجهة المستقبل ولذلك فلقد تبنت حكومة الثورة إستراتيجية جديدة للتعامل مع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهذه الإستراتيجية من شأنها تحرير هذا القطاع الحيوي من كافة القيود التي تحد من حركته في الوقت الراهن ومستقبلاً، هذه الإستراتيجية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية الأول هو سرعة إصدار القانون المنظم للتمويل المتناهي الصغر والذي يسمح بالعديد من الأنشطة والخدمات المالية المكملة التي تحتاجها المشروعات الصغيرة، إلا أن هذه الخطوة تتوقف على ضرورة وجود برلمان يناقش مشروع القانون ثم يقره وليس من المستساغ في هذا الشأن أن يصدر مثل هذا القانون بمرسوم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة نظراً لطبيعته غير العاجلة ونظراً لأنه قانون ذو طبيعة فنية خاصة ومن ثم لا يوجد مفر من الانتظار حتى يتم انتخاب برلمان جديد يتولى إنجاز هذا المهمة وإصدار القانون،، أما المحور الثاني فيتمثل في السماح للشركات التمويل متناهي الصغر بتكوين وإنشاء وإصدار صناديق استثمار مغلقة- أي لا يجري تداول وثائقها ولا تسمح بالسحب اليومي – بحيث يتم طرح هذه الصناديق على نوعية معنية من المستثمرين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات مالية وبنوكاً محلية وإقليمية وحجم رأسمال هذه الصناديق يمكن أن يتراوح بين نصف مليار أو مليار جنية للصندوق الواحد حيث يمكن ضخ تمويل كاف لهذه المشروعات على أن تكون شركات التمويل هي الجهة الوسيطة الضامنة للعملية بين أصحاب رؤوس الأموال. أما المحور الثالث في الإستراتيجية الحكومية فيتعلق بالصندوق العملاق الذي كانت قد أعلنت عن تأسيسه الهيئة العامة للاستثمار برأسمال يصل إلى مليار جنية ويكتتب فيه كافة الشركات الحكومية التابعة لقطاع الأعمال العام سواء كانت شركات قابضة أو شركات تابعة. هذا الصندوق كان مقرراً إطلاقه مع بداية العام الجاري حيث كانت الهيئة العامة للاستثمار قد انتهت من التفاوض مع عدد من شركات إدارة الصناديق تمهيداً لإسناد إدارته لإحدى هذه الشركات وانتهى الرأي داخل هيئة الاستثمار إلى أن يتم إسناد إدارة الصندوق لأكثر من شركة أي تقسيم الصندوق لضمان تنافسية الإدارة وتحقيق أفضل عائد ممكن من هذه الأموال، وتكمن أهمية هذه الصناديق في تمويل رأسمال المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فتدخل كمستثمر وشريك بهدف تقوية القاعدة الرأسمالية لهذه المشاريع وبالتالي تأهيلها للاقتراض من البنوك ويمتد دور هذه الصناديق أيضا إلي تقديم الخدمات الغير تمويلية مثل خدمات التخطيط والتسويق والخدمات الفنية وغيرها من الخدمات ، لكن تطورات الأوضاع السياسية في الشهور الماضية واندلاع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وما تلاها من أحداث

حال دون إطلاق الصندوق بالبلاد ولا سيما أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة تشكل الركيزة الرئيسية لهذا الاقتصاد المصري وتشكل موارد قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة مصدراً لدخل ملايين الأسر التي تأثرت سلبياً خلال فترة التوقف الأخيرة وبالتالي فإن إنشاء صندوق تمويل المشروعات الصغيرة سيؤدى إلى المساهمة في بدء تحريك عجلة النشاط الاقتصادي بالبلاد، على أن يبدأ التحرك بتحديد شريحة المشروعات المستهدفة وآليات الاقتراض وضوابطه والضمانات المطلوبة والتوزيع الجغرافي لعمل الصندوق، ولذلك يطالب أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسرعة إصدار القانون المنظم لتمويل هذه المشروعات.

ويمكن أن تلعب شركات التأجير التمويلي دور فاعل في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يتمثل التمويل التي تقدمه لهذه المشروعات في شكل آلات ومعدات، إلي جانب تقديمها للاستشارات والأفكار الجديدة والمبتكرة وطرق السداد المناسبة للمشروعات المختلفة فتقوم الشركة بدور المستشار والشريك لصاحب المشروع ، ودائما ما يكون التأجير التمويلي متوسط الأجل أو طويل الأجل أي ما يتراوح من ٣-٧ سنوات ولا يوجد تمويل قصير الأجل وبالرغم من أهمية هذا النوع من التمويل إلا أن ما يعوق انتشاره افتقار أصحاب المشروعات إلي ثقافة التمويل من حيث إعداد دراسات الجدوى وإعداد الميزانيات بطريقة صحيحة والإدارة المالية المنظمة . وينسحب ذلك علي شركات رأس المال المخاطر التي يمكن أن تلعب دور كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن هذا أيضا رهن بتنمية الثقافة التمويلية والاستثمارية لأصحاب هذه المشروعات .

وأيضا يمكن أن تقوم بورصة النيل بدور الحضانة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي الوجود في بورصة التداول الرئيسية ، وهذا يعتمد علي تطوير الثقافة التمويلية والاستثمارية لدي أصحاب المشروعات ، والذين لا يقبلون عادة دور الشركات الراعية لمساعدتهم علي الالتزام بقواعد القيد فيما يتعلق بالإفصاح وإعداد القوائم المالية والتي تعتبر عبئا ثقيلا على أصحاب هذه المشروعات والتي لا يمكن التساهل فيها لأنها تضمن حقوق المستثمرين بالإضافة إلي أنها تعتبر عنصر جذب رئيسي للممولين .

ولكي تكتمل منظومة دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية وجه خلال العام المالي الحالي ٢٠١٢ مليار و٢٠٠ مليون جنيه ، حيث سيتاح للإقراض متناهي الصغر ٣٢٥ مليون جنيه بالإضافة إلي مشروعات البنية الأساسية والتحتية والتنمية المجتمعية والبشرية بنحو ٦٠ مليون جنيه مع الأخذ بتطير الحاضنات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ووضع خطة متكاملة لتطويرها وتفعيل دورها مع الاهتمام بالخدمات الغير مالية . هذا إلي جانب التوسع في الجهات الوسيطة التي تتيح قروض للصندوق الاجتماعي وعلي رأسها البنوك مثال بنك عودة ومصر وإيران والعمال المصري والتنمية والائتمان الزراعي ، حيث سيتم زيادة عدد البنوك التي سوف يتعامل معها الصندوق وعمل علي تطوير العديد من الآليات من خلال إدخال التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة. وسيجري أيضا مراجعة السياسات الائتمانية التي وضعت منذ عام ٢٠٠٦ بشكل متكامل مع شركاء التنمية والعاملين في المكاتب الإقليمية لأنهم أكثر قربا من المقترضين ولديهم قدرة اكبر على معرفة احتياجاتهم من القروض والآليات الأفضل لتقديم الخدمات لهم . ثم بذل مزيد من الاهتمام بمتابعة المشروعات للتأكد من استمرارها في التشغيل والإنتاج بشكل مرضي .

أيضا لابد من تسارع خطوات البنوك باتجاه تأسيس شركات مستقلة لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو إطلاق برامج تمويل في إطار أنشطتها المصرفية العادية وذلك بهدف الحصول علي موطئ قدم في سوق تؤكد الدراسات أنه يسجل معدلات نمو تتراوح بين ٣٠% -٥٠%

سنويا . في هذا الإطار شهدت الفترة الماضية قيام عدد من البنوك بتأسيس شركات متخصصة في مجال تمويل هذه المشروعات كان في مقدمتها البنك المصري الخليجي الذي أقام شركة تنمية برأس مال يبلغ ٥٠ مليون جنيه ،وكذلك بنك الإسكندرية الذي رصد ١٠٠ مليون جنيه لشركة مماثلة عبر شراكة مع مؤسسات التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي حيث انطلقت هذه الفكرة من حاجة السوق لهذا النوع من التمويل والذي يتوافق مع إستراتيجية العمل في مجموعة سان باولو العالمية التي تهتم بهذا النوع من التمويل . ويهدف كل ما تقدم إلي دمج قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مؤسسات العمل الرسمية وذلك بتوفير آليات التمويل المناسبة عبر القنوات الشرعية للتمويل المتاحة في المجتمع المصري .

ولم يقتصر الأمر عند حد البنوك بل بدأت مؤسسات مالية عملاقة في تأسيس شركات تابعة للعمل في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة بعد ما تبين لها أن هذا النوع من النشاط يحقق إرباحا تتجاوز المائة بالمائة سنويا من حجم التمويل المتاح سنويا، حيث تعود الإرباح الكبيرة إلي فكرة القروض الدوارة نظرا لقصر مدة تمويلها التي تتراوح ما بين ٣-٦ أشهر فقط يعاد بعدها تدوير القرض إلي عميل أخر بأرباح أخري .وتجد هذه المؤسسات المالية في هذا النوع من التمويل فرصة ليس لتحقيق أرباح مرتفعة فقط ولكن أيضا لعدة عوامل من بينها الرغبة في توظيف جانب من الأموال المتراكمة لدي البنوك وتبحث عن فرص استثمار جيدة وكذلك تنوع المخاطر الائتمانية إلي جانب سد احتياجات تمويلية متنامية في أنشطة متعددة تندرج تحت تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي أنشطة تتراوح بين الخدمات وإنتاج سلع وسيطة تدخل في صناعات أخري أو استخراج وتجارة مواد خام لا يمكن الاستغناء عنها .

وأخيراً يمكن القول أن الجمعيات الأهلية يمكن أن تقوم بدور فاعل في المرحلة الراهنة وفي المستقبل، وذلك عن طريق تقديم الدعم التمويلي وغير التمويلي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وتري هذه الجمعيات أن تحقيق ما تقدم يتطلب توافر الاستقرار الأمني بالشارع المصري، حيث واجهت العديد من الجمعيات بعض الآثار السلبية الناجمة عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تمثلت في فقدان بعض مواردها نتيجة لتوقف معظم أصحاب المشروعات المتناهية الصغر عن سداد قروضهم وقيام الجمعيات بإعدام هذه القروض. ولكن لم يخل الأمر من وجود بعض الآثار الإيجابية لهذه الثورة تمثل في زيادة حجم التمويل الخارجي الموجه لها خاصة من الدول العربية. وتوصى الدراسة بدعم الجمعيات الأهلية بتذليل العقبات التي تحول دون وصولها إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تصبو إليها .

ولتحقيق ما تقدم فلابد أن تسعي الحكومة جاهدة لدمج الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد الرسمي ليس لإغراض ضرائبية فحسب بل لإغراض تتعلق بمساعدة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة علي النمو والتطور مستقبلا واعتماد أساليب عمل حديثة والاستفادة من التقنيات التكنولوجية المتاحة في مجالات الإنتاج المختلفة خاصة أن بعض هذه المشروعات تنتج سلعا وخدمات وسيطة تدخل في العديد من الصناعات ، حيث أنها قد تشكل في بعض الأحيان حلقات ضرورية في دورة العمل الإنتاجي وبالتالي فان دعمها وتوفير التمويل الميسر لها سوف يفيد أطرافا متعددة في السوق .

مما سبق تجد مجموعة العمل بالدراسة أن هناك حاجة ملحة في الوقت الحاضر لتكاتف لكل الجهات التي تتعامل مع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للعمل معا وتنسيق جهودها لتحقيق الدعم الجاد والفعلي لهذه المشروعات ، وذلك لن يحدث إلا من خلال الدعم الحكومي الذي يهيئ البيئة المواتية للعمل الجماعي الجاد والذي نحن في حاجة ماسة له ألان في ظل الظروف القاسية التي تتعرض لها البلاد بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ .

Abstract

To achieve the development role of the institutions dealing with micro, small and medium enterprises in the Egyptian business environment after the revolution of the twenty-fifth of January in 2011, the rules of the economic game in Egypt should be changed. the main objectives of the revolutionary government are to achieve social justice and bring the required balance among different income groups in the society and redistribute the wealth and the fruits of growth in equitable way and this can be done by promoting development of micro, small and medium enterprises , as the recovery of this important sector means increasing the ability to generate decent job opportunities ,provide income to the households under poverty line and improve the standard of living of millions of Egyptian people.

The revolutionary government should adopt a new strategy for the development of SMEs as it has strong ability to absorb unemployment and create more employment opportunities , therefore all legal, financial constrains must be solved as these constraints limit the ability of this sector to cope with the development requirements of the current stage and face future challenges .

This strategy should liberalize this vital sector from all constraints that limit its growth during the current period and in the future. This strategy is based on three main themes:

First: issuing laws to regulate financing requirements of the micro, small and medium enterprises and this can be done through current elected parliament.

Second: allowing microfinance companies to establish closed mutual funds – not subject to daily withdrawal or trading - this mutual fund can be traded among specific investors such as individuals ,financial institutions, and local and regional banks . The amount of capital for each mutual fund is about half billion - billion. Therefore, the mutual funds will provide funds for these projects and the microfinance companies will act as underwriter for the owners of capital.

Third: The general authority of investment had declared the establishment of giant mutual fund by the beginning of this year with amount of capital up to one billion Egyptian pounds where all state owned companies (public, business and holding) can underwrite on it. The general authority of investment is trying to complete its negotiations with mutual funds management companies to assign the task of management to one of them and at the end the final decision was to give the management right for a number of companies to ensure competitiveness in the management and achieve the best possible return of these funds. But due to the political situation in the past few months and the outbreak of 25th January revolution ,the launching of this mutual fund was postponed and this will hinder development of SMEs that are considered to be an important source of income for millions of poor families that were adversely affected during this period. Therefore, the creation of this mutual fund to finance small projects will help in moving the wheel of the economic activity in the country, this can be done by selecting target projects and identifying the borrowing mechanisms and safeguards and guarantees for borrowing, also the geographical distribution of the Fund's work should be well defined, therefore the owners of micro, small and medium enterprises should ask for issuing the law that regulate the financing of these projects very rapidly.

The financial leasing companies can play an active role in financing of small and medium enterprises, they provide funds for these projects in the form of machinery and equipment, as well as providing consultancy , innovative ideas and appropriate payment tools for different projects, the company act as advisor and partner to the project owner, the leasing activity provide medium-term or long-term finance for the enterprise ranging from 3-7 years and there is no short-term finance .

This type of finance is not widely used by entrepreneurs as they lack the ability to conduct feasibility studies, prepare budgets correctly and mange financial aspects in appropriate manner. This is also applied on venture capital companies, which could play a major role in financing

small and medium enterprises, but this is also depends on the development of the financing and investment culture of owners of these projects.

Also the Nile stock exchange can help small and medium enterprises to exist in the main stock exchange, but this depends on the development of financing and investment culture of the project owners, that do not accept the role of corporate sponsors that help them to stick with the rules of registration with respect to disclosure and preparation of financial statements, which are considered to be heavy burden on the owners of these projects and can't be tolerated because it protect the rights of investors as well as they are considered to be a key element to attract financing agencies.

In order to complete supporting system for micro, small and medium enterprises, the Social Fund for development had provided one billion and 200 million pounds during the current fiscal year , the microcredit will be supported by 325 million pounds , in addition to that the social development fund will provide about 60 million pounds to support social and physical infrastructure projects and develop incubators for small businesses and formulate an integrated plan for its development and giving more attention to non-financial service.

In addition to the expansion of intermediaries that provide loans to the Social Fund, led by banks such as Bank Audi, Egypt, Iran and bank of Egyptian workers and principle bank for development and agricultural Credit, the number of banks that will deal with the fund will increase . also the fund works on the development of different financing mechanisms by introducing Islamic finance such as Murabaha and participation, it will also review credit policies that has been applied since 2006 in an integrated way with the development partners and staff in regional offices because they are very close to borrowers and have a greater ability to know their needs from loans and the best mechanisms to provide services to them, then make further follow-up for the projects to ensure the appropriate operation and production.

The banks should accelerated its pace towards establishing independent companies to finance small and medium-sized enterprises or release funding programs as part of its normal banking activities. In this framework, a number of banks had established companies specializing in the financing of these enterprises. the Egyptian Gulf Bank was the first among them that had established a development company with a capital of 50 million pounds, as well as the Bank of Alexandria that provide 100 million pounds for a similar company through partnership with international financing institutions that are considered to be branches of the world bank . This idea comes from the market need for this type of finance that is compatible with the strategy of working in the global graphical Paulo that focus on this type of finance.

The previous sections aim to integrate micro and small enterprises in the formal working environment by providing appropriate funding mechanisms through the available legitimate channels of finance in the Egyptian society.

The strategy of financing SMEs doesn't depend on banks only but there are giant financial institutions that focus on the establishment of subsidiary companies that work in the field of micro and small enterprises as this type of activity lead to achieve profits more than 100% per year from the available fund . The achieved profit comes from the revolving loans given the short duration of funding, ranging from 3-6 months, and after this period the loan is rotated to the client and achieving profit again.

These financial institutions not only achieve high profits from this type of finance , but also it operate the accumulated funds in banks in well diversified investment opportunities and lessen credit risk as well as providing funds for the activities that fall under the category of micro, small and medium enterprises , these activities include services and the production of goods and intermediate goods that are used in the production process of other industries or the extraction and trade of raw materials.

Finally we can say that NGOs can play an active role in the current stage and future, by providing financial and non financial support for micro- and small enterprises, these associations ensure the importance of security and stability in the Egyptian street, as many associations suffered from the outbreak of the 25th January revolution through losing resources and being un

able to repay loans. On the other hand, there is positive impact on these associations represented in the increasing access to external finance from Arab States. The study recommends supporting NGOs and overcoming the obstacles that prevent them from achieving targeted social and economic objectives.

To achieve the above, the government must seek for integrating the informal economy into the formal economy to promote the growth and the development of micro and small enterprises in the future and adopt new working techniques and take advantage of the available technologies in different areas of production, especially some of these projects produce intermediate goods and services that are used in different industries. These projects play an essential role in the productive work, thus supporting them and providing concessional finance will have multiple a benefits for different parties in the market.

From the above, the study shows the importance of achieving cooperation among different agencies working with micro, small and medium enterprises and coordinating efforts to support these projects, this will happen through government subsidies that creates suitable environment for serious work which we are in dire need of now under the current hard conditions after the 25th January revolution.

مقدمة:

تعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أنجح أشكال الاستثمار التي برزت في العقود الأخيرة، إذ أنها استطاعت الصمود أمام اعتي العواصف والزلازل الاقتصادية ، وتكمن أهمية هذه المشروعات في كونها تمثل الركيزة الأولية لنشأة الصناعة في أية دولة، هذا إلى جانب تميزها بقلة إستثمارتها الرأسمالية نسبياً، وارتفاع العائد التشغيلي للاستثمار واعتمادها على المواد الخام المحلية وقدرتها على تنويع الإنتاج والتكيف مع الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد لأنها تدار من قبل القطاع الخاص، بالإضافة لمساهمتها في محاربة الفقر والبطالة من خلال تدريب وتشغيل الشباب وتوفير فرص عمل جديدة.

ونظراً لما تمر به مصر من مرحلة عصيبة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ من حيث انعدام فرص العمل الحكومي والخاص، فإن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمنح أصحابها فرصة الدخول إلى عالم الأعمال والاستثمار بأقل التكاليف وبربح مضمون، حيث تعد داعماً أساسياً للشركات والمؤسسات الكبرى من خلال منتجاتها وما يترتب على ذلك وينعكس بصورة مباشرة على الحركة الاقتصادية الوطنية، فتعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خارطة الطريق إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية وتنموية تدفع بالقدرة التنافسية للمجتمع بأكمله إلى الإمام.

كما أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تساهم أيضاً بنصيب كبير في القيمة المضافة وتوفر السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود وهى وسيلة جيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى يمكن توجيهها إلي الاستثمار وتدعيم التجديد والابتكار بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات.

وبالرغم من امتلاك هذه المشروعات لطاقات كبيرة وضخمة فهي لا تزال غير مستغلة، وذلك لوجود العديد من المعوقات ومنها ارتفاع تكلفة التمويل وصعوبة الحصول عليه، والكم الكبير من اللوائح المعقدة التي تكبله بالإضافة إلى التفاوت الصارخ بين التكاليف المرتفعة التي تتحملها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقارنة بالتكاليف التي تتحملها المشروعات الكبيرة، مما يؤدي إلى شل روح المبادرة وتردى الإنتاجية، إلى جانب الصعوبات المتمثلة في العمليات التسويقية والتوزيعية لارتفاع تكلفة هذه العمليات وافتقارها إلى هياكل إدارية تسمح لها بالتوسع المستقبلي ولأهمية هذا القطاع ومن أجل النهوض به فلابد من تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية من أجل دعم هذا القطاع بمستوى مرضى نوعاً ما، وذلك لتوفير الدعم الكامل لأصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

أولاً: أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة للعديد من الأسباب نذكر منها:

١- توقيت إجراءها بعد أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير حيث تتعرض البلاد لكثير من الضغوط المتمثلة في المطالب الفئوية لقطاعات كثيرة من العاملين في مختلف الجهات الخدمية بالمجتمع بالإضافة إلى نزوح مجموعات ضخمة من المصريين من البلاد العربية مثل ليبيا وغيرها من الدول، حيث تحتاج هذه المجموعات إلى وجود فرص عمل، ولتجاوز هذه المرحلة الحرجة وللخروج بسلام من تداعيات هذه الأزمة فإن المخرج المتاح الآن هو في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

٢- نشر الوعي على المستوي المحلى بأهمية تيسيير تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمحور أساسي في منظومة التنمية المستدامة.

٣- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم الذي يساعد على نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يؤدي معه إلى نشر فكر العمل الحر والتعامل الواعي مع الأدوات التمويلية الجديدة والمبتكرة في مجال هذه المشروعات.

٤- التحفيز على طرح مزيد من الأفكار حول وجود حزم متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة والمحفزة لبيئة الأعمال المحيطة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع متابعة وتقييم تلك السياسات والبرامج بصفة دورية .

ثانياً : مشكلة الدراسة

ظهرت إثناء وبعد ثورة الـ٢٥ من يناير عام ٢٠١١، العديد من المشاكل المتعلقة بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، حيث أن هناك تردد من جانب البنوك والجهات الأخرى المساندة لهذه المشروعات ومنها الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية وغيرها من الجهات في إعطاءها التمويل اللازم لإقامتها بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي يمر بها المجتمع المصري والتي انعكست بصورة واضحة على الاقتصاد المصري ، فلازالت هذه المشروعات تعانى من عدم سهولة ويسر الإجراءات الخاصة بالحصول على التمويل ألازم لإقامتها واستمرارها وبالتالي ازدياد حدة البطالة والتي انعكست بدورها في مزيد من المطالب الفئوية التي عطلت مسيرة الإصلاح بعد الثورة .

هذا يستدعى ترتيب الأوراق لتفعيل عمل هذه المشروعات وتوفير بيئة خصبة لها لكي تنمو وتزدهر، ولذلك فإن هناك حاجة ملحة لوجود رؤية مستقبلية واضحة للأدوار المتوقعة

للجهات التي تمول هذه المشروعات في الفترة المقبلة ليتم احتواء الأزمة المترتبة على أحداث الثورة والاستمرار في مسيرة الإصلاح، أي أن هناك حاجة ملحة لخلق مناخ مواتي للعمل بهذه المشروعات لكي تكون إضافة للعمل التنموي في مصر وليست إضافة عليه.

ثالثاً : أهداف الدراسة

تتحدد أهداف الدراسة في تحديد لأدوار الجهات المتعاملة مع قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية كما يلي :

١- دور البنوك في المرحلة الراهنة، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.

٢- دور صناديق الاستثمار في المرحلة الراهنة، عام٢٠١١، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.

٣- دور شركات رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة ، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.

٤- دور بورصة النيل في المرحلة الراهنة، ، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.

٥- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في المرحلة الراهنة ، ثم طرح تصور لدوره في المرحلة المستقبلية .

٦- دور صندوق التنمية المحلية في المرحلة الراهنة، ثم طرح تصور لدوره في المرحلة المستقبلية.

٧- دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في المرحلة الراهنة ، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة المستقبلية.

٨- دور شركات التأجير التمويلي في المرحلة الراهنة، ثم طرح تصور لدورها في المرحلة والمستقبلية.

٩- دور الجمعية المصرية للتأمين التعاوني في المرحلة الراهنة ، ثم طرح لدورها في المرحلة المستقبلية.

١٠- دور بعض الجمعيات الأهلية في المرحلة الراهنة ، ثم طرح لدورها في المرحلة المستقبلية.

رابعاً: منهج الدراسة

سيتم الاعتماد على المسح المكتبي، ثم يتبع ذلك دراسة ميدانية تهدف إلى تسجيل أراء وتوقعات بعض الجهات التي تقدم خدمات تمويلية وخدمات غير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

خامساً: مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على مجموعة مختارة من الجهات التي تقدم خدمات تمويلية وخدمات غير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتتمثل في :

١- البنوك التجارية.
٢- صناديق الاستثمار.
٣- شركات رأس المال المخاطر.
٤- بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٥- الصندوق الاجتماعي للتنمية.
٦- صندوق التنمية المحلية.
٧- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري.
٨- شركات التأجير التمويلي.
٩- الجمعية المصرية للتأمين التعاوني.
١٠- الجمعيات الأهلية.

سادساً: حدود الدراسة

١- نظراً لكثرة الجهات المتعاملة مع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سواء أكانت جهات داخلية تعمل داخل الحدود المصرية أو جهات خارجية تعمل خارج الحدود المصرية، فلقد اقتصرت الدراسة على الجهات الداخلية فقط منها، كما تم أيضاً انتخاب البعض منها لدراسته وذلك لتشعب الموضوع لذلك لزم الأمر تحديد عدد من أهم الجهات العاملة في هذا المجال والتي بتناولها يمكن تحقيق أهداف الدراسة، أيضاً تم انتخاب عدد من الجهات لتطبيق استمارات الاستقصاء عليها دون الأخرى وذلك لصعوبة الحصول على بيانات من هذه الجهات الأخرى.

٢- لم يتم أخذ أراء المتلقين للخدمة من صغار المستثمرين وأرجئ ذلك لمرحلة ثانية من الدراسة .

٣- تم تحديد بعض البنوك بالدارسة الميدانية على أساس تعاملها مع أصحاب المشروعات المتناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة، وأيضا على أساس استجابتها للتعاون مع الفريق البحثي .

٤- تم تحديد بعض الجمعيات الأهلية بالدراسة الميدانية على أساس مدي توسعها في تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات المتناهية الصغر الصغيرة ، إلي جانب استجابتها للتعاون مع الفريق البحثي .

سابعاً: خطة الدراسة

خططت هذه الدراسة لتشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول: التعريف بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد المصري.

المبحث الثاني: تجارب مختارة لبعض الدول في مجال تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: دور البنوك في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث الرابع: دور صناديق الاستثمار في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث الخامس: دور رأس المال المخاطر في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث السادس: دور بورصة النيل في مجال تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث السابع: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث الثامن: دور صندوق التنمية المحلية في مجال تقديم الخدمات التمويلية والخدمات الغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

المبحث التاسع: دور شركة مخاطر الائتمان المصرفي المصري في مجال تقديم الخدمات التمويلية والغير تمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة في المرحلة الراهنة والمستقبلية.